2021/31

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء واتفاقية إشغال الموقع وملاحقهما "للمحطة الفولطاضوئية بسقدود"

الفصل الأوّل:

تتمّ الموافقة على اتفاقية لزمة إنتاج الكهرباء واتفاقية إشغال الموقع وملاحقهما "للمحطة الفولطاضوئية بسقدود" من ولاية قفصة المبرمة بتونس بتاريخ ..... بين الدولة التونسية ومجموعة "أنجي/ناريفا".

الفصل 2:

بصرف النظر عن أحكام القانون عدد 21 لسنة 1995 المؤرخ في 13 فيفري 1995 والمتعلق بالعقارات الدولية الفلاحية، ينشأ لفائدة صاحب اللزمة حق عيني خاص على البنايات والمنشآت والتجهيزات اللازمة لتنفيذ المشروع يرسّم بدفتر خاص طبقا لأحكام الفصل عدد 39 من القانون عدد 23 لسنة 2008 المؤرخ في أوّل أفريل 2008 والمتعلق بنظام اللزمات.

2021/31
الواردات عدد
26 ماى 2021
مجلس نوّاب الشعب
مكتب الضبط المركزي

شـــرح الأسباب

في إطار تنفيذ البرنامج الوطني لإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة 2017-2020، قامت وزارة الصناعة والطاقة والمناجم بنشر طلب عروض إنتقاء أولي في ماي 2018 بهدف تركيز 500 ميغاواط من الطاقة الشمسية الفولطاضوئية بكل من ولايات القيروان وسيدي بوزيد وقفصة وتوزر وتطاوين. وقد تلقت الوزارة، عند انقضاء الأجل المحدد لقبول العروض، 38 عرضًا تم الإختيار على 16 منها للمشاركة في طلب العروض المضيق الذي تم نشره في مارس 2019.

وإثر انقضاء الأجل النهائي لتقديم العروض في 19 جويلية 2019، تلقت الوزارة 8 عروض مالية. وبعد الانتهاء من عملية التقييم، أعلنت الوزارة في 20 ديسمبر 2019 على نتيجة طلب العروض المضيق حيث فازت مجموعة أنجي/ناريفا بمشروع المحطة الفولطاضوئية بسقدود من ولاية قفصة بقدرة 100 ميغاواط وبتعريفة مقترحة 79,950 مليم للكيلوواط ساعة.

من جهة أخرى عملت الوزارة طيلة سنة 2020 على إعداد مختلف اتفاقيات اللزمات والعقود والتي تمت المصادقة عليها من قبل اللجنة الفنية للإنتاج الخاص للكهرباء من الطاقات المتجددة خلال اجتماعها المنعقد بتاريخ 24 ديسمبر 2020 ثم اللجنة العليا للإنتاج الخاص للكهرباء بتاريخ 19 مارس 2021.

وينص الفصل 13 من القانون عدد 12 لسنة 2015 المؤرخ في 11 ماي 2015 والمتعلق بإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة على "*تنجز مشاريع إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة لتلبية حاجيات الاستهلاك المحلي التي تفوق القدرة الكهربائية المركبة القصوى المنصوص عليها بالفصل 12 من هذا القانون طبق مبدأ المنافسة وتكافؤ الفرص والشفافية وفق التشريع الجاري به العمل في إسناد اللزمات من قبل الدولة.*

تعرض عقود الاستثمار المتعلقة بها على اللجنة المختصة بمجلس نواب الشعب وتعرض الاتفاقيات التي تبرم في شأنها على المجلس للموافقة".

وفي هذا الصدد، قامت الوزارة بإعداد مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية لزمة انتاج الكهرباء واتفاقية إشغال الموقع وملاحقهما لمشروع سقدود.

وتجدر الإشارة الى ضرورة تمتيع المشروع بالحقوق العينية لتأمين تمويله من قبل البنوك وبالتالي إنجازه. وباعتبار ما نص عليه الفصل عدد 43 من القانون عدد 23 لسنة 2008 المتعلق بنظام اللزمات "*تنطبق أحكام هذا القانون على جميع اللزمات مع مراعاة النصوص القطاعية الخاصة بها الجاري بها العمل*" و بالنظر إلى أن القانون القطاعي عدد 21 لسنة 1995 المتعلق بالعقارات الدولية الفلاحية ينص على ان استغلال الأراضي الفلاحية يتم في اطار التخصيص او الكراء او حق الانتفاع وبالتالي لا يسمح بإسناد لزمة، فقد تم التنصيص صراحة ضمن مشاريع القوانين على تمتيع المشاريع بالحقوق العينية على معنى الفصل عدد 39 من قانون نظام اللزمات المذكور اعلاه بصرف النظر عن أحكام القانون المتعلق بالعقارات الدولية الفلاحية.

وذلك هو الغرض من مشروع القانون المعروض.

2021/31
الـــواردات عـــــــــدد
2 6 ماى 2021
مجلس نـــوّاب الشعـــب
مكتب الضبط المركـزي